أمين عام إتحاد المصارف العربية لـ (الثورة):

الجهاز المصرفي اليمني شهد نقلة نوعية من ناحية الكم والكيف والتطور التكنولوجي

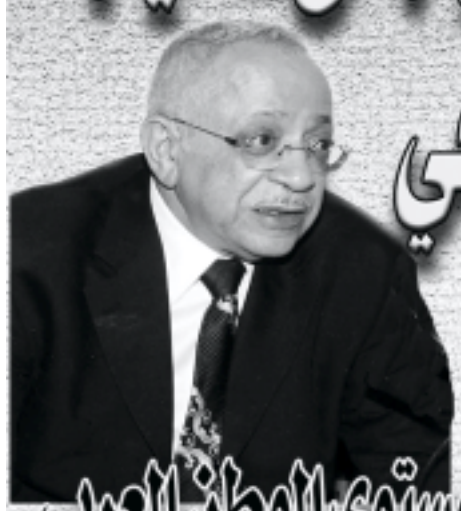

□ أشاد الدكتور / فؤاد شاكر الامين العام لاتحاد المصارف العربية بأداء الجهاز المصرفي اليمني الذي أكد انه شهد مؤخراً نقلة نوعية كماً وكيفاً منوهاً بأن سعي بلادنا لإنشاء سوق للأوراق المالية في سوق يسهل عمليات الاستثمار وزيادة فرص العمل المرتبطة بالسوق خلال الفترة القادمة وتحقيق مزيد من الانفتاح على الخارج وتطرق شاكر في حديث لـ «الثوره» الى عدد من القضايا المصرفية العربية كنظام المدفوعات والحكومة الالكترونية وفيما يلي نص اللقاء .

نسعى للربط بين الصرافات الآلية على مستوى الوطن العربي

أجرى الحوار / أحمد مسعد الاسد

نقلة نوعية

● ما تقييمكم للواقع المصرفي اليمني ؟

– إنطلاقه المصارف اليمنية لم تكن مبكرة ولكننا نجد أنه خلال الست السنوات الاخيرة تحديداً شهد الجهاز المصرفي اليمني نقلة نوعية لم يرها منذ (٦٠) سنه وهذه حقيقة الامور التي يجب ان نعترف بها سواءً كان من حيث الكم والكيف وكفاءة الكوادر العالمية في هذا القطاع والتطور التكنولوجي المتعلق به من حيث ارتباط الجهاز المصرفي بجوانب المجتمع داخلياً او من حيث التواصل مع العالم الخارجي والالتزام بالقواعد المصرفية الدولية .

● هل لكم ان تحدثونا عن الدور الذي يقوم به الاتحاد في مجال تطوير القطاع المصرفي العربي ؟

– دور الاتحاد ينبثق من استراتيجيته العامة الخاصة بتنمية المصارف العربية باعتباره الجسر الذي يمكن من خلاله ان ينقل العالم العربي الى ثقافة واسلوب العمل المصرفي في الغرب وذلك بواسطة تواصلنا مع الجهات الخارجية بهدف نقل الخبرات العالمية الى العالم العربي بغرض تحقيق تقدم لا بأس به باختيار الأفضل والمناسب لواقعنا العربي .

والأمر الآخر يتمثل في إصدارات عديدة للاتحاد في مجال المصارف ومنها دليل الاتحاد والمصارف العربية وهي الوثيقة المصرفية الاولى في الوطن العربي بالإضافة الى إصدارات سنوية تقدر (٣٠) كتاباً جديداً وموسوعات علمية باللغتين العربية والانجليزيه تتطرق للقضايا المصرفية الجديدة ، ايضاً هناك كثير من الاتصالات مع المصارف العالمية المشهورة وعلى سبيل المثال تواصلنا مع مصرف كندا لعمل مؤتمرات صحفية لايقاف الاشاعة المغرضه التي استهدفت المصارف العربية بالصاق بها خطأ في غسيل الأموال وقمنا بدور فاعل مع الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع الأمور في نصابها الصحيح.

تسوية

ايضاً قمنا بدور فعال في قضية المصارف الفلسطينية بعد ان هاجمتها قوات الاحتلال الاسرائيلية قمنا باجراء اتصالاتنا مع سائر الجهات الدولية من منطلق مهني بعيداً عن التعصب وعن اي امر يتعلق بخلاف المهنة المصرفية وخاطبنا اميركا والبنك الدولي وصندوق النقد واوضحنا لتلك الجهات بان المصارف حكمها حكم الاطفائيات والمستشفيات التي لا ينبغي ان تمس خصوصياتها أو تهاجم حرصاً على وسائل الدفاع وانتظام المعاملات وكانت النتيجة إيجابية وتجرى حالياً الاجراءات بشأن تسوية مع المصارف الفلسطينية بخصوص تلك الاموال حتى ان البنك المركزي الاسرائيلي وصل الى قناعة بعدم المساس بتلك المصارف بناء على الضغوطاً الخارجية التي تبناها إتحاد المصارف العربية .

عصر الصرافة

● برأيكم كيف يمكن تطبيق النظام المصرفي الالكتروني في الوطن العربي ؟

– أجزم القول أن ليس هناك أمل لنا سوى النظام المصرفي الالكتروني خاصة وان الغرض من إدخال النظام المصرفي الالكتروني ليس مجرد آلات او شراء (سوفت وير) او برامج كمبيوترية وتعليم الناس وإنما هي منظومة متكاملة وهي منظومه تشمل ((EHالمعدة للبرامج المناسبة والمتوافقة فيما بين بنك وآخر بحيث لا يعمل كل بنك بمفرده بل ان يكون هناك خط واحد تعمل جميع البنوك.

والجانب الآخر الموظف القادر على تقديم هذه الخدمة وكذلك الاعلام القادر على تطوير الفكر العام بحيث تكون بمساعدة المصارف والبنوك المركزيه وتطوير هذا الفكر العام حتى يصبح لدى العميل القناعة للاقدام على هذه الوسيلة لأنها الارخص والاسرع والاضمن والامر الرابح هو التشريع الذي يعني هذا النوع من المعاملات ويشمل طرق الاثبات وسائر الجوانب الأخرى الهامة بحيث تكون منظومة متكاملة وحينها نصبح جاهزين في الانتقال الى عصر الصرافة الالكترونية نظراً لأن الصرفة الالكترونية هي منظومة متكاملة من حيث تطوير المعاملات بشكل أفضل من الاساليب اليدويه الى الآلية وهذه الأمور ينبغي التركيز عليها والعمل بها.

إطار ورقي

● ماهي الاطر التشريعية والقانونية المطلوبة في هذا الصدد ؟

– الامر ليس بمعضلة أو معجزة وليس بالجديد وإنما المعاملات الحالية ينظمها تشريع إجرائي يتناسب واسلوب هذه المعاملة وهناك التوقيع الخطي وخلافه سنرى التوقيع الالكتروني إذاً نريد ان نقول ان التشريع الذي يحمل معاملة بدوره يقوم بتنظيم المعاملات التي تتم في الإطار الورقي المعتاد وتكون هناك نسخة اخرى منه تعترف به وتحمي المعاملات التي تتم بواسطة الوسائل المتقدمة والحديثة.

شراكة

● إذاً ماذا عن مشروع نظام المدفوعات العربية ؟

– هناك امران في هذا النظام نحن مؤخراً شاركنا مع صندوق النقد العربي وبمباركة جامعة الدول العربية وفي اطار العمل العربي الاقتصادي المشترك من خلال ربط وحدات الصراف الآلي في الدول العربية ببعضها البعض وكانت البداية هي ربط كل من مصر والمغرب العربي ولبنان ولكن استراتيجيتنا المستقبلية هي الربط الكامل بين الصرافات الآلية على مستوى الوطن العربي وهذه مرحلة أولى على طريق الشبكه المصرفية العربية الموحدة ونحن الآن نخطو خطوات جادة سوف تنتهي الى تسوية المدفوعات بين الاقطار العربية بحيث تتم بسهولة وهي بحاجة الى آليات حديثه بديلة عن المستخدمة حالياً .

وهذا يعني ان تعاملاتنا الحالية تتم عن طريق البنوك الأجنبية حتى تضمن البنوك العربية تعاملاتها وللوصول الى المرحلة الاخرى التي تضمن معاملاتنا بين البنوك العربية بصورة مباشرة يجب علينا ان ننتقل الى دافع معلمي بعيداً عن المنظور العاطفي الذي نعتمد عليه في الوقت الراهن حتى تتعامل البنوك العربية بشراكة حقيقية دون حاجتها الى وسيط اجنبي لأن الدوافع العاطفية غير مجدية وقد أثبتت فشلها على مدى القرون الماضية وبالتالي فإنه بمجرد نقل تعاملاتنا مع واقع العاطفة الى واقع المصلحة المجردة حينها فقط سنحقق إنجازات كبيرة في قطاعاتنا المصرفية العربية .

أحد العلوم

● كيف تنظرون الى واقع التسويق المصرفي العربي ؟

– التسويق المصرفي هو عمل كغيره من الاعمال وقد كنا ننظر في الماضي القريب بعقلية التسويق المصرفي على إنها عملية غير مرتبطة فقط بدعوة شخص آخر أن يقدم على حيازة الخدمة لديك ولكن الان الأمر اختلف فقد أصبحت هناك وسائل ترويج حديثه لتقديم خدماتنا بشكل أمثل وهي اليوم تمثل أحد العلوم الرئيسية التي تدرس في علم البنوك على مستوى العالم وتعود بدايته الى عام ١٩٩٥م في الغرب وقد توصل الآن الى قواعد ثابته في مختلف انحاء العالم وتحرص المصارف علي تقديمها للعملاء بسهولة ويسر..

قناعة راسخة

● برأيكم ماهي متطلبات الحكومة الالكترونية ؟

– الحكومة الالكترونية تحتاج الى بناء وعي مصرفي بداية بالعاملين في المصارف بأهمية إنجاز معاملات العملاء بدقة وبسرعة وهذا يعني تطوير اداء التعاملات الالكترونية لتحقيق السرية الكاملة والسرعة ويقلل من الاوراق المستخدمة كما سيساعد على محاربة الفساد المالي وستضع قواعد ثابتة لانجاز المعاملات بسرية ونزاهة مصرفية كاملة وبالتالي فإن مستلزمات الحكومة الالكترونية كثيرة ولكن علينا ان نعمل على تعميق الشفافيه في العمل الالكتروني في اليمن لأن هذا فكر وليس مسألة قانون تصدره (سوفت وير) تضعه في وزارة وإنما انجاز المعاملات من خلال الوسيط الالكتروني وتصبح لدى العميل القناعة الراسخة بواسطة إرساء ثقافة عامة لدى الجمهور.

ولهذا علينا ان نتحمل الناس بصبر شديد ونبدأ بوحدات رائدة وكل وحدة تختار اداء التعامل الالكتروني في وحدة مرور مصرف لإنجازها لأنها لو مرت من خلال الوسيط الالكتروني سيسهل على عامة الناس التعامل مع المصارف بثقة كما سيحقق للدولة موارد أفضل وهذا النظام معمول به في دول الخليج العربي وقد حققت تقدماً كبيراً في هذا الصدد وعلينا ان نستفيد منها ونحن بالاتحاد نشجع تلك الدول العربية ونحاول نقل خبراتها الى بقية الاقطار العربية ونتواصل مع الحكومات العربية لتطوير العمل المصرفي الالكتروني فيها بصورة شاملة ..

أموال طائلة

● لكن البعض يقول ان المصارف الالكترونية ستكون بديلة للأيادي العاملة في القطاع المصرفي ؟

– انا لست مع من يقول ان العمل المصرفي الالكتروني هو البديل لعمل البشر او ستنتج عنه زيادة معدل البطالة في القطاع المصرفي هذا غير صحيح وذلك من منطلق تاريخي حيث اثبت التاريخ في كثير من جوانب الحياة العامة أنه عندما يكون هناك وفر في الكلفة سيكون هناك حتماً فائض مالي وسيوفر على الدولة أموالاً طائلة يمكن استثمارها في مشروعات اخرى.

اذاً في هذه الحالة سيعاد توظيف عمالة فيما نسميه العرض لخلق الطلب وسيكون هناك إتجاه واسلوب جديد لتوظيف الايادي العاملة بشكل أكثر يتناسب مع قدرات الافراد وستغير الناحية التعليمية وفق المتغيرات الحديثة.

وهذا الموضوع سيحتاج الى وقت لإعادة تأهيل الكوادر وعمل منظم بسائر الجهات وفي المحطة النهائية ستكون لها فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني كما حدث في اميركا وغيرها من الدول المتقدمة خاصة وان معدل البطالة حالياً في الوطن العربي يفوق واقع البطالة في أميركا واوروبا ونحن بالتالي سنحرر الاستثمارات ونضعها في مجالات اخرى وانا انظر الى الانسان كطاقم وليس كشخص يُعال من الآخرين وهذه هي الطاقة إذا استخدمه في العمل المصرفي الالكتروني في إطار الحكومة الالكترونية ستحرر هذه الطاقة لتعمل في مجال آخر أفضل والدلائل على ذلك ما نلاحظه في الدول المتقدمة من نجاح كبير للحكومة الالكترونية.

انفتاح

● كيف تقيمون تجارب الدول العربية في اسواق الاوراق المالية ومامي إنعكاساتها على إقتصاديات تلك الدول ؟

– لقد شهدت اسواق الاوراق المالية في العديد من الدول العربية تراجعاً كبيراً خلال العقود الماضية نتيجة للحرب الباردة التي تمثلت في قضية التأميم وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية ولكن مع بداية عقد التسعينات عادت اسواق الاوراق المالية الى الإنطلاق والى البناء في العالم العربي ومثال على ذلك سوق الاوراق المالية في المملكة العربية السعودية سوق تنشط جداً ومع ذلك مازال بحاجة الى مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي كذلك سوق الكويت وسوق بيروت وغيرها من الاسواق المالية في الدول العربية.

ايضاً في صنعاء هناك محاولات جادة لانشاء سوق اوراق مالية وبالتالي فأن سوق الاوراق الماليه سوف يخفف من الضغوط على البنوك لأنه يتيح مصادر تمويل طويلة الأجل وهذا يسهل الاستثمار الى حد كبير لإنشاء شركات كبيرة وزياة فرص عمل ترتبط باسواق الاوراق المالية وبالتالي اعتقد باننا عموماً نمضي بخطى حثيثة وبسرعة ممتازه وهناك إنجاز كبير في هذا المجال بسائر الدول العربيه دون استثناء واليمن بدأت بالانفتاح منذ عشر سنوات والتمسنا نتائج إيجابية كذلك الحال بالنسبة لسوريا فقد بدأت تفكر بالانفتاح في هذا المجال بهدف فتح الحدود وإزالة الحواجز بين الدول لتجعل الاقليمية والمحلية ممكنة على أي دولة لأنه لا يمكن لإي دولة ان تبقى خارج هذا النظام الحديث لنقل الأموال عبر الهاتف او جهاز كمبيوتر لاستغلال الموارد بشكل أفضل .

برمجيات

● ما مدى خطورة قرصنة الكمبيوتر على اقتصاديات الدول العربية ؟

– قرصنة الكمبيوتر هذا الموضوع موجود في العالم بأسره ويزداد من دولة الى اخرى وندخل في قضية مهمة جداً وهي قضية حقوق الملكية الفكرية في اطار نظام يحمي حقوق الملكية الفكرية ونجد أن معظم الدول العربية موقعة على الاتفاقية الدولية في هذا المجال ولديها قوانين تحمي حقوق الملكية الفكرية ونحن كمنتجين لـ (سوفت وير) ممكن يؤثر علينا سلباً كمستوردين او يؤثر إيجاباً وإنما اخلاقيات العمل ومستوى التطوير في التنمية لا تسمح لنا بان نحاول نجعل على كل شيء بخلاف ما هو معمول به عالمياً .

واعتقد في الوقت الراهن ان هناك شركات الكمبيوتر الكبيرة مثل مجموعة شركات (مايكروسوفت) التي تدخل مع الدول باتفاقيات ولديها الاستعداد الكامل لمناقشة قضية ارتفاع تكلفة البرمجيات بان تجعل هناك اسعاراً متميزة في الحصول على البرمجيات للجهات وتحديداً الدول الفقيرة وان تتعامل مع اسعار مخفضة وهذا يقرب الطريق ويجعل الموضوع اسهل في الحصول على تلك البرمجيات.

تصوير عادل حويس

□ إنشاء سوق صنعاء للأوراق المالية سيسهم في تمويل المشاريع الاستثمارية بتحويلات طويلة الأجل

□ أسواق المال العربية تحتاج الى الانفتاح على العالم الخارجي

أشواق الأمل

عبدالكريم الخميسي

نقطة نظام

■ ،، في العمود الأسبوعي الثابت «أعلام يمانية» نشر الملحق الاجتماعي «الأسرة الصادر يوم أمس السبت ترجمة موجزة لفقيد اليمن المرحوم القاضي عبدالله بن أحمد الحجري بقلم: ضياء عبدالله الصلوي وقد عثرت في تلك الترجمة القصيرة على عدد من الأخطاء التاريخية لا يحسن التغاضي عنها وفاءً لصاحب الترجمة الذي له الكثير من الأيادي البيضاء على اليمن واليمنيين.

● فقد جاء في الترجمة مثلاً: أن القاضي عبدالله شغل منصب وزير الصحة ووزير المعارف في عهد الإمام يحيى وهذا غير صحيح فقد كان ذلك في عهد الإمام أحمد وليس الإمام يحيى .. وخطأ آخر لا بد من تصحيحه وهو ما ورد في الترجمة عن أن مجلس الشورى أختار القاضي الحجري عضواً في المجلس الجمهوري عام ١٩٨٢م والصواب أن انتخابه لعضوية المجلس الجمهوري كان في ١٩٧٢/٦/١٢م وليس «٨٢».

● وأنا بصراحة لا استنكر مثل هذه الأخطاء التي تتكرر عند الحديث عن ترجمة الفقيد العزيز، لأنه رحمه الله لم يتحمس في حياته لفكرة «السيرة الذاتية» التي اقترحها عليه عدد من أصدقائه، فقد كان زاهداً في الشهرة وراغباً عنها، وأذكر أن مدير مكتبه المرحوم علي المطري طلب منه اختيار إحدى صوره الرسمية «كرئيس وزراء» لنشرها بجانب صورة الرئيس الارياني بمناسبة عيد سبتمبر فرفض كتابياً وقال: لا لزوم.

● ولكن هذا لا يمنع من أن تبادر الجهة المختصة لإعداد كتاب عن القاضي الحجري كعلم من الأعلام اليمنية التي لعبت دوراً مشهوداً في تاريخ اليمن المعاصر.

ص.ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

إذا الأيام اغسقت

ابراهيم بن عبدالله المعمري

استعير العنوان بالمعكوس من رواية للكاتبة العراقية حياة شرارة التي انتحرت في زمن النظام العراقي السابق هروبا من ضغوط الحياة. فروايتها "إذا الأيام اغسقت" تتحدث عن مرحلة شديدة المعاناة في عراق الثمانينيات والتسعينيات قبل ان تدخل المرحلة مرة اخرى في ظلمة جديدة لا أحد حتى الآن يعرف ان كانت ستشرق الشمس بعدها أم سيشهد العراق ظلمة أخرى طويلة.

وحتى هذه اللحظة، على امتداد هذا البلد وخارجه لا أحد يستطيع ان يتبين الخيط الأبيض من الأسود في المرحلة القادمة.. وهل الأيام اغسقت أم انها اشرقت!.

تتحدث رواية حياة شرارة عن مدينة النجف وهي مدينة العلم على مدى التاريخ لكنها في الأيام الماضية شهدت أعنف المعارك الشرسة حيث اقتربت الى ابواب اقدس مواقعها.. وحين تقترب آلة الحرب الى تلك الأبواب فيعني ان الحالة تتأزم أكثر.. ويعطي اشارة ان الوضع قد يكون اسوأ في قادم الأيام.. رغم الاتفاق الاخير.

لكن حتى لحظتنا، ينقسم العراقيون والعرب بعدهم حول الأيام القادمة هل اشرقت بعد انهيار النظام السابق ام انها اغسقت؟ وما سيأتي ما هو إلا ظلمة أخرى جديدة على العراق والمنطقة؟ حيث لا توجد منزلة بين المنزلتين.

هذه الأيام القادمة اذن.. أما انها ستشرق من جديد ام انها ستظلم أكثر وأكثر.

ومن يقول انها ستشرق له آماله ومن يراها مظلمة فله تاريخ من الاحباط.

● رئيس تحرير صحيفة عمان